اقتصاد

فوق الطاولة

كيف يصنع المصرف المركزي قراراته؟!

د. هشام ونوس

من المهام الرئيسة لمصرف سورية المركزي السعي تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار المحلية، والحفاظ على استقرار النظام النقدي والمصرفي وضمان تنافسيته بما يخدم المحافظة على القوة الشرائية للعملة الوطنية ونمو الأسواق المالية واستقرارها.

فالاستقرار المالي والمصرفي هو الغاية الرئيسية للحفاظ على قوة شرائية مناسبة لليرة السورية ولتأمين ذلك الاستقرار يتطلب قرارات مالية يصدرها المصرف المركزي بعد دراسة موضوعها بشكل دقيق وتحديد انعكاساتها على القطاعات التي تشملها بما يحقق الغاية من القرار، وكلما اتسمت القرارات بالاستقرار الزمني المناسب دلت على متابعة دقيقة للواقع المالي في البلد وتخطيط صحيح لضبط السوق السلعية والخدمية والمالية بالشكل المخطط له.

لكن المستغرب أن قرارات المركزي تخلو حالياً من الاستقرار، فما يسمح به بقرار لجنة إدارة المصرف يعدل بعد أيام قليلة ومن ثم قد يلغى بعد أيام قليلة أيضاً، مثل القرار ٩٩ / ل. ا تاريخ ٢١ / ١ / ٢٠١٨ الذي طوى عدداً من القرارات السابقة منها القرار رقم ٢٣٤ تاريخ ٩ / ١ / ٢٠١٨ بعد ١١ يوم عمل بالقرار.

إضافة إلى القرار ٧ /ل.ا تاريخ ٣ / ١ / ٢٠١٨ الذي رفع كل الإجراءات الاستثنائية التي وضعت على صرف الحوالات وأنهى به القرارات رقم ١٦٠٢ تاريخ ٦ / ١٢ / ٢٠١٧ بعد ٢٨ يوم عمل به، والقرار ١٧٥٤ / ل. ا والقرار رقم ١٧٥٣ تاريخ ٢٧ / ١٢ / ٢٠١٧ بعد ٥ أيام عمل بهما، والقرار ١٥٠٨ تاريخ ٢٠ / ١١ / ٢٠١٧ بعد ٤٣ يوم عمل به. ونذكر أيضاً تعديل القرار ١٦٠٢ تاريخ ٦ / ١٢ / ٢٠١٧ بعد ٢٠ يوم عمل به، بالقرار رقم ١٧٥٣ تاريخ ٢٧ / ١٢ / ٢٠١٧.

تلك مراجعة بسيطة لفترة محدودة جداً تدل على أن القرارات التي تصدر عن مصرف سورية المركزي والمتخذة من لجنة إدارة المصرف (بمعنى أن عدداً من الإدارات قد شاركت باتخاذه) ليست مدروسة بالشكل الواجب لإصدارها مما أدى لتسببها بمجموعة من الآثار على السوق المالية في القطر.

لن نبحث حالياً مضمونها وآثارها، وإنما نكتفي بالإشارة لهذا التخبط باتخاذ القرارات التي لا نرى مبرراً لها في ظل واقع البلد الحالي، مما يجعلنا نستغرب هذه الحالة التي إن دلت على شيء فإنما تدل على تقصير في تنفيذ بعض الأهداف التي وجد لأجلها المصرف المركزي مما يجعلنا نتساءل: كيف يتم اتخاذ القرار في المصرف المركزي؟

أما التبرير بالتجريب وبالتراجع عن الخطأ في حال وقوعه، فهذا غير مقبول تكراره في مؤسسة بمستوى المصرف المركزي، لأن أي قرار يصدر عنه، له آثار اقتصادية ونقدية واسعة وفورية.

«بورصة دمشق» في «الأربعاء التجاري»

قاسم: أداء السوق خلال ٢٠١٧ لم يسبق له مثيل.. والعوائد سجلت ٤٠٠ بالمئة

القلاع: عوائد بورصة دمشق لا يمكن تحققها في التجارة وسوق العملات

صالح حميدي

تناولت ندوة الأربعاء التجاري أمس أداء سوق الأوراق المالية وكيفية الاستثمار فيه ومزاياه ومهامه وهيكليته، برئاسة رئيس مجلس إدارة الغرفة غسان القلاع ومشاركة الرئيس التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية عبد الرزاق قاسم وحضور من مختلف قطاعات الأعمال التجارية والصناعية والأكاديمية.

القلاع الذي يشغل في الوقت نفسه منصب رئيس مجلس الإدارة في سوق الأوراق المالية، وصف الاستثمار في السوق بالأفضل من بين الأعمال الاستثمارية الأخرى وهو الخيار الأنجح من الاستثمار في سوق العملات وفي الإيداعات المصرفية.

من جانبه وصف قاسم أداء السوق خلال السنة المنصرمة بالأفضل خلال سنوات الحرب، ولم يسبق لأداء السوق مثيل منذ تأسيس السوق على صعيد الأسعار والأرباح والعوائد على كل سهم وعدد الأسهم وحجم التداول والبيع والشراء والمؤشرات الأخرى.

موضحاً وجود تشكيلة متوازنة من الاستثمارات في السوق تمكن من تحقيق وسطية ٤٠٠ بالمئة، لافتاً إلى أن سوق دمشق سجل المركز الأول لثلاث مرات على مستوى البلدان العربية ليس في حجوم ولا قيم التداول بل في المؤشرات المرتبطة بأدائه.

وعلى صعيد الأسباب والعوامل المساهمة في هذا الارتفاع بين أن قيم التداول ارتفعت من ١,٦ مليار ليرة إلى ١٢,٧ مليار ليرة خلال العام المنصرم وبالتالي تطور في قيم التداول وإحجام التداول التي تطورت بشكل ملحوظ.

ومن العوامل كذلك أن مسألة التضخم وخلال السنوات الخمس المنصرمة لم تنعكس على أسعار الأسهم وبقيت ضمن الحدود المقبولة رغم أن التضخم أدى في الوقت ذاته إلى انكفاء الكثيرين عن الاستثمار في السوق بداية الأزمة. مشيراً إلى تباشير وملامح تفاؤل من قبل المستثمرين وبدء عودتهم إلى السوق للاستثمار في الأسهم وشعورهم بأنه فرصة مثالية للاستثمار وتحقيق الأرباح.

ولفت قاسم إلى الاستقرار النسبي في أسعار الصرف خلال الفترة المذكورة المسجلة لتحسن أداء السوق نهاية العام ٢٠١٦ وبداية عام ٢٠١٧ باستثناء الشهرين الماضيين حيث شهد خلال الفترة المذكورة تقلبات طفيفة وضعيفة الأمر الذي ساهم في ضخ سيولة من سوق سعر الصرف إلى سوق الأوراق المالية ما عزز الطلب في سوق الأسهم وارتفاع أسعارها بشكل عادل مع عامل أداء الشركات المدرجة.

وأشار إلى قيام بعض الشركات بتوزيع أرباح نقدية خلال السنتين الماضيتين، إضافة إلى أرباح محتجزة لم تقم هذه الشركات بتوزيعها وبقيت لديها كاحتياطيات وبعض الشركات لجأت إلى توزيع الأرباح على شكل أسهم مجانية.

من جانب آخر طالب قاسم الحكومة بدعم تأسيس الشركات المساهمة العامة عبر حزمة من الإجراءات المشجعة من أجل إدراجها في سوق المال، حيث لا اتجاه حالياً إلى هذه الشركات والكل يفضل تأسيس شركات عائلية أو شركات مساهمة خاصة أو محدودة المسؤولية بسبب عوامل عديدة منها عدم رغبة بعض أصحاب هذه الشركات بكشف حجم أعمالها وأرباحها، لذا فإن التهرب الضريبي عامل أساسي للعزوف عن تأسيس الشركات المساهمة العامة، مبيناً أن القانون الذي صدر من عدة سنوات لم يسجل تحول أية شركة عائلية إلى شركة مساهمة عامة، لافتاً إلى مساعي إصدار شهادات إيداع من قبل المصرف المركزي لتداولها في السوق، واصفاً ذلك بالأداة الاستثمارية المهمة جداً، وهي تتحكم بالسياسات النقدية وتنظم الأعمال في الاستثمارات، وهي أفضل من الوديعة البنكية، حيث يمكن بيعها وشراؤها في أي وقت دون خسارة عوائدها المحددة وفق الأنظمة أو إعادة خصمها لدى البنك المركزي مرة ثانية.

القلاع وخلال رده على بعض المداخلات قال بعدم وجود أرباح في قطاع الأعمال بنسبة ٤٠٠ بالمئة كما جرى في سوق الأوراق المالية، لا في العمل التجاري ولا في المالي ولا في التجارة بالعملات، مبيناً أن الاستفادة كانت كبيرة من سوق الأوراق المالية خلال عام ٢٠١٧ منهم من باع وربح ومنهم من احتفظ بها كثروة للمستقبل.

«التموين» لـ«الوطن»: إتلاف ٢,٥ طن ونعاين ٥ أطنان أخرى

فروج أميركي وتركي مهرّب في أسواق حلب!

علي محمود سليمان

ضبطت مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بحلب يوم أمس مستودعاً بمنطقة الأعظمية يحتوي على فروج معبأ في علب كرتونية نظامية من حيث الشكل سُجِّل عليها باللغتين العربية والأجنبية «صُنع في الولايات المتحدة الأميركية» إضافة إلى كميات من الفروج المحلي المشفى بأنواعه وكميات أخرى معبأة بأكياس تبَيَّن من المشاهدة الأولية لها أنها فاسدة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بحلب أحمد مطر أنه تم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق صاحب المستودع حيث تم توقيفه وإحالته للقضاء المختص كما تم إتلاف الكميات غير قابلة للاستهلاك البشري من قبل لجنة مشتركة من مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك ومديرية الصحة بحلب وتسليم الكمية الصالحة لفرع المؤسسة السورية للتجارة بحلب.

منوهاً بأن الكميات التي تم ضبطها في المستودع تبلغ أكثر من ١,٥ طن فروج مجمد و٩٠ كغ من الفروج المحلي مشفى بأنواعه و٣٠٠ كغ من الفروج المحلي القديم ذي رائحة فاسدة، مبيناً أن المديرية ضبطت بالتعاون مع مديرية الجمارك في منطقة أخرى كمية تزيد عن الطن الواحد من الفروج المجمد المعبأ في كراتين مصدرها أميركي وتركي، وبذلك يكون مجموع ما تم ضبطه خلال يومين أكثر من ٢,٥ طن فروج مجمد أميركي وتركي، مضيفاً بأن المديرية قامت بإتلاف الكميات لوجود قسم منها فاسد وغير صالح للاستهلاك البشري، وكونها دخلت تهريباً ولم تخضع للفحوصات المخبرية المطلوبة وذلك حرصاً على السلامة الغذائية للمواطنين.

ولفت مطر إلى أن المديرية تلقت بلاغاً بوجود كمية من الفروج المجمد المهرب تبلغ قرابة ٥ أطنان في منطقة كويرس قادمة من مناطق تسيطر عليها العصابات الإرهابية المسلحة وقد وجهت دورياتها إلى المنطقة المذكورة للكشف على الكمية ومعاينتها، متوقعاً بأن تكون أيضاً مهربة وذات مصدر تركي وأميركي، مشيراً إلى زيادة تدفق البضائع المهربة إلى أسواق حلب نتيجة الفلتان من جهة الحدود التركية وعدم ضبطها من قبل الجانب التركي ما يسمح بتدفق سلع متنوعة من دون أي رقابة ما تشكل تهديداً على صحة المواطنين نتيجة عدم خضوعها للفحوص والاختبارات للتأكد من سلامتها، بالإضافة لما تشكله من تهديد للاقتصاد الوطني.

ونوه مطر إلى أن مديرية التجارة الداخلية في محافظة حلب تعمل بشكل مكثف على التواجد في كافة الأسواق متابعة أي بلاغ يصلها عن مخالفة أو تلاعب سواء في مدينة حلب أو أريافها، ولكن ونتيجة للنقص الحاصل في الكوادر والمعدات المطلوبة يتسبب بضعف الإمكانات والقدرة على المتابعة الكافية للأسواق وخاصة في ظل تدفق البضائع المهربة من الحدود التركية.

الخدمات الإلكترونية في تطوير صناعة التأمين ضمن ورشة عمل

حمدان لـ«الوطن»: إطلاق «عين الهيئة» يعالج حالات الخلل والتجاوزات

خوري: يتيح للمواطن والشركات أن يكونوا على تواصل آني لمتابعة جودة الخدمات

عبد الهادي شباط

كشف وزير المالية مأمون حمدان أمس لـ«الوطن» خلال ورشة العمل الخاصة بدور الخدمات الإلكترونية في تطوير صناعة التأمين أن نظام عين الهيئة الذي تم إطلاقه سوف يعمل على نقل كل الملاحظات وتقييمات متلقي الخدمة لشركات التأمين المعنية وهيئة الإشراف على التأمين التي سوف تعمل عبر برامج خاصة لمتابعة هذه الملاحظات وتدوينها وتفريغها ضمن تقارير، واتخاذ إجراءات لمعالجة حالات التجاوز والمخالفات التي قد ينفذها بعض مقدمي ومزودي الخدمة وخاصة في نوعي التأمين الصحي وتأمين المركبات بسبب سعة انتشارهما ونسبة عدد متلقي الخدمات منهما.

وتوقع الوزير أن يكون لإطلاق هذه الخدمة أثر إيجابي في تحسن خدمات التأمين الصحي المقدمة للمواطنين المؤمن لهم بسبب تركز الكثير من الملاحظات وحالات سوء الاستخدام ضمن التأمين الصحي وبالتالي ستمثل عين الهيئة قناة تواصل للمؤمن له لإيصال ملاحظاته لدى تلقيه الخدمات الصحية لدى مزودي الخدمة من طبيب وصيدلاني ومخبري وغيرهم.

وفي مجال التأمين على المركبات سوف يعمل تطبيق عين الهيئة على تحميل الحادث وإرساله إلى الهيئة وشركة التأمين ليتم معالجة الموضوع فوراً، وبالتالي زياد المساهمة في حفظ حقوق المواطنين، وفي رده على سؤال «الوطن» حول جهوزية شركات التأمين للتفاعل مع هذه الخدمة والاستجابة لحاملي تطبيق عين الهيئة بين الوزير أن شركات تفاعلت مع هذه الخدمة منذ الإعلان عنها والأهم هو متابعة هيئة الإشراف على التأمين ما يرد عبر هذه الخدمة لدى شركات التأمين المعنية بكل موضوع حيث يعمل في سوق التأمين اليوم نحو ١٢ شركة تأمين في القطاع الخاص إضافة للسورية للتأمين.

من جانبه بين مدير عام هيئة الإشراف على التأمين سامر العش لـ«الوطن» أن شركات التأمين لها مصلحة في التفاعل مع خدمة عين الهيئة لأنها تضبط حالات الحوادث الوهمية التي تعاني منها شركات التأمين كما تخفف من حالات سوء الاستخدام وبالتالي شركات التامين حريصة على تطبيق هذه الخدمة وإلزام المؤمن له بتحميلها واستخدامها، في حين سيوفر إحصاءات وخرائط عن حوادث المركبات وحالات سوء الاستخدام وخاصة من قبل مزودي الخدمة أو شركات النفقات الطبية المقدمة لخدمات التأمين الصحي، مبيناً أن مثل هذا التطبيق ينسجم مع التوجهات الحكومية بأتمتة العمل المؤسساتي الذي بدأ يأخذ مبدأ التطبيق العملي في جميع الوزارات والمؤسسات والشركات.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن المدير العام لشركة مدارات للدفع الالكتروني وضاح كيال أن هذا التطبيق جاء نتيجة إيمان شركة مدارات بدورها الوطني وضرورة توجيه خبراتها لما لمصلحة المواطن وأن هذا التطبيق جاء نتيجة مجموعة من الدراسات والأبحاث التي قامت بها الشركة وبالتنسيق مع هيئة الإشراف على التامين لتقديم أفضل الوسائل التقنية التي تدعم قطاع التأمين.

كما بيّن المدير التنفيذي في شركة مدارات رامي خوري لـ«الوطن» أن هذا التطبيق سوف يتيح للمواطن ولشركات التامين وإدارة النفقات أن يكونوا على تواصل آني ودائم لمتابعة جودة الخدمات التأمينية، حيث إن المواطنين حملة وثائق التأمين الصحي سوف يتمكنون من إرسال ملاحظاتهم وشكاويهم بشكل آني إلى شركات التأمين والإدارة حيث إن هيئة الإشراف على التأمين سوف تتابع كيفية معالجة هذه الشكاوي كما أنه سوف يكون متاحاً من خلال هذا التطبيق توثيق الحوادث التي تتعرض لها المركبات وإرسال هذا التوثيق إلى شركة التأمين المعنية وهيئة الإشراف سوف تقوم بالمتابعة حول كيفية معالجة هذا الحادث.

وسوف يكون متاحاً من خلال هذا التطبيق تقديم خدمات التأمينات الصغيرة والتي تعتبر أفضل وسيلة للنهوض بقطاع التأمين من خلال توجيه منتجات تأمينية تتناسب مع حاجات المواطنين في سورية وأوضاعهم الاقتصادية، وأن هذا التطبيق قد تم بناؤه بطريقة يستطيع بها أن يتكيف ويرتبط بطريقة موثوقة وآمنة مع جميع البرامج المعمول بها لدى شركات التأمين وشركات إدارة النفقات الطبية.

وأشار إلى أنه لكي يحقق هذا التطبيق الهدف المرجو منه فإنه يتطلب التعاون والتنسيق بين جميع الأطراف ذات الصلة بقطاع التأمين ومن خلال هذا التعاون سوف تتوحد الرؤية المستقبلية لما في خير قطاع التأمين، معتبراً أن إطلاق هيئة الإشراف على التأمين للتطبيق برعاية وحضور وزير المالية مأمون حمدان وبالتعاون مع شركة مدارات للحلول المثالية تطبيق (عين الهيئة تأميني) سيكون نقطة تحول مفصلية في قطاع التأمين في سورية.

توضيح

«البريد»: ترخيص العنكبوت لم يلغ

إشارة إلى ما نشر بصحيفتكم بالعدد رقم (٢٨٢١ الصفحة رقم ٦) الصادر بتاريخ ٢٤ / ١ / ٢٠١٨ والمتعلق بالمؤسسة السورية للبريد:

ننوه بأنه ورد في عنوان المقال خطأ وهو «إلغاء ترخيص شركتين مخالفتين خلال عام ٢٠١٧» والصح هو إلغاء ترخيص شركة واحدة.

راجين الاطلاع وتصحيح الخطأ بالعدد القادم وموقع الصحيفة الإلكتروني حيث إنه تم إلغاء الترخيص لشركة واحدة وهي شركة «الإكسبريس» ومنذ أربع سنوات أما شركة العنكبوت فلم يلغ ترخيصها حتى تاريخه.

المدير العام
للمؤسسة السورية للبريد
أحمد سعد

مدير عام «المناطق الحرة» لـ«الوطن»:

ندرس إقامة مناطق حرة طبية وسياحية وإعلامية

الوطن

كشف مدير المؤسسة العامة للمناطق الحرة إياد كوسا لـ«الوطن» أن المؤسسة وضعت رؤية لمعالجة أوضاع المناطق وتأهيل المتضرر منها، وإعداد رؤية لتطوير عمل المؤسسة، بما يحقق الاستثمار الأمثل لمواردها، لتكون متوافقة مع التوجهات والتطلعات المستقبلية لخطة عمل الحكومة وتتركز على ثلاثة محاور.

وبحسب كوسا، يعالج المحور الأول من الخطة أوضاع المناطق الحرة التي خرجت من الخدمة خلال الأحداث خاصة في عدرا، التي كانت تعد أهم سوق للآليات في الوطن العربي، إضافة إلى إعادة تأهيل المباني والمستودعات والبنى التحتية من كهرباء ومياه وصرف صحي واتصالات في حلب التي تمثل العاصمة الاقتصادية.

موضحاً أن المؤسسة تدرس أوضاع المستثمرين ومنح مزايا وإعفاءات تساعد ممن تضررت منشآتهم وموجوداتهم وإعادة استثماراتهم من جديد والتنسيق مع مديرية الجمارك العامة لمعالجة موجودات المنطقة الحرة.

أشار كوسا إلى أن الرؤية المستقبلية تتمثل بتشجيع الاستثمار الصناعي كهدف رئيسي لعمل المناطق الحرة، وتعزيز دورها التنموي والاقتصادي، ودراسة إمكانية أن تكون المنتجات المصنعة في المناطق الحرة قادرة على المنافسة للمنتجات المماثلة المستوردة، سواء من الدول العربية أو غيرها، من خلال منح هذه المنتجات شهادة منشأ وطني في حال كانت تحقق قيمة محلية مضافة لا تقل عن ٤٠٪، واستيفاء الرسوم الجمركية على المدخلات الأجنبية المستوردة، وتشجيع إقامة مناطق حرة خاصة أو اقتصادية أو مشتركة يتحمل نفقات إقامتها القطاع الخاص بدلاً من القطاع العام، في ظل الأولويات التي تعمل عليها الحكومة بما يساعد على جذب استثمارات جديدة وتنمية الاقتصاد الوطني.

مبيناً أن المؤسسة تدرس إمكانية إقامة مناطق حرة تخصصية تقدم الخدمات النوعية الضرورية لحاجة سورية مثل مناطق حرة طبية ومعلوماتية وسياحية وإعلامية وعلمية ومالية.

تتركز رؤية المؤسسة في محورها الثاني على تعديل قانون الاستثمار النافذ لدراسة مقترح تشجيع النشاط الصناعي في المناطق الحرة وتمت إحالة الموضوع إلى اللجنة الإشرافية، وهي بصدد دراسته وإعداد المقترح المناسب بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء على توصية اللجنة الاقتصادية بهذا الخصوص.

وفي المحور الثالث تعمل المؤسسة بحسب كوسا على تنفيذ موافقة رئيس مجلس الوزراء على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة اعتماد الصيغة النهائية لمشروع المرسوم الخاص بإعفاء المستثمرين والمودعين في فرع المؤسسة العامة للمناطق الحرة بعدرا من بدلات الإشغال والغرامات والفوائد المترتبة عليها ليتم استكمال إجراءات عرضه على مجلس الوزراء وفق الأصول المتبعة لذلك.

أشار مدير المؤسسة إلى تحقيق إيرادات بقيمة ٣,٧٦ مليارات ليرة سورية، بما يعادل ٨ ملايين دولار للعام ٢٠١٧، لافتا إلى أن بعض القرارات صدرت لتطوير عمل المناطق الحرة أهمها السماح بتأسيس وتسجيل الشركات المساهمة المغفلة الخاصة في سجل التجارة المركزي المحدث في المؤسسة العامة للمناطق الحرة بهدف جذب استثمارات نوعية جديدة للمساهمة في مرحلة إعادة الإعمار وتقديم خدمات نوعية لحاجة سورية ورفد الخزينة بالموارد من القطع الأجنبي.

ومن هذه القرارات بحسب كوسا توحيد البدلات التي تتقاضاها المؤسسة من المستثمرين في المنطقة الحرة بدمشق بغض النظر عن الأنشطة الاستثمارية المرخصة ووضع آلية لسوق البضائع والآليات من المنافذ البحرية والبرية إلى المناطق الحرة ورفع سقف المدخلات من السوق المحلية إلى المنشآت الصناعية المرخصة في المناطق الحرة من خمسة ملايين إلى خمسين مليون ليرة سورية على مدار العام.

مشيراً إلى تشكيل لجنة لإعداد دفاتر الشروط اللازمة للإعلان عن استثمار المبنى الاستثماري في المنطقة الحرة المرفئية باللاذقية كفندق وفق الإجراءات والمعايير المعتمدة لوزارة السياحة ووضع مقترحات لمعالجة أوضاع المستثمرين في المنطقة الحرة بعدرا تساعد المستثمرين الذين تضرروا بمنشآتهم وموجوداتهم بإعادة استثماراتهم من جديد.